# "مبادرة الشرق الأوسط الكبير."

# The Greater Middle East Initiative.

رباحي أمينة(*)

**ملخص**

تتناول هذه الدراسة أحد أبرز المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة على المنطقة العربية هو مبادرة الشرق الأوسط الكبير، حيث تحاول الدراسة الوقوف على الخلفيات الحقيقية من مبادرة الشرق الأوسط الكبير وما هو الاختلاف بينها وبين المبادرات الأخرى؟

والملفت ان هذه المبادرة أحدثت خلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا

وخلصت على ان هذه المبادرة ترتكز على ضرورة التغيير في المنطقة عوضا من استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم.

**الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط الكبير، الولايات المتحدة الامريكية، الإصلاح، التغيير، المنطقة العربية**

**Abstract**

**This study examines one of the most important initiatives the United States has proposed to the Arab region, which is known as the Greater Middle East. The real backgrounds and reasons for this controversial project as well as its differences with other initiatives are to be displayed in this article. In the conclusion, this article argues that this program is primarily derived from the belief that change, rather than maintaining the status quo, is imperative and inevitable.**

**Keywords: Greater Middle East, United States of America, Reforms, Change, Arab World.**

(*)– أستاذة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

| | |
|---|---|
| **Key Words: Greater Middle East, United States of America, Reforms, Change, Arabic area** | |

## مقدمة:

تعتبر الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط، تسمح بالتحكم في العالم لكونها تمثل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة. ويتفق هنا كل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في الناتو على منع أية قوة إقليمية أو جهوية داخل المنطقة، وهذا ما نلاحظه في سياستهما في العراق وإيران. والإبقاء على التفوق الإستراتيجي لإسرائيل كحليف يخدم مصالحها لضمان أمنهم الاقتصادي.

وإن كانت المبادرة الأطلسية المتوسطية لضمان أمن واستقرار إسرائيل، فإن مخاوف الولايات المتحدة تكمن في تدخل الاتحاد الأوروبي في مسار السلام العربي-الإسرائيلي، الذي تعتبره من مهامها.

فالولايات المتحدة تريد أن تبقى الراعي الوحيد للسلام في الشرق الأوسط دون تدخل الطرف الأوروبي كدول أو كاتحاد، وبالتالي الذهاب بالمبادرة المتوسطية مع دول الحوض المتوسط بعيدا عن الصراع العربي- الإسرائيلي، وإعطاء مفهوم إيجابي لأمن المنطقة يجعله مرتبط بالسلام في الشرق الأوسط، الذي تصوغ الولايات المتحدة قواعده.

بالنظر إلى سلسلة المشاريع التي طرحت على المنطقة العربية وأبرزها مبادرة الشرق الأوسط الكبير يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: "ما هي خلفيات الحقيقية من مبادرة الشرق الأوسط الكبير؟ ما الجديد فيها بالنظر إلى مبادرات الأخرى؟ ما هي تداعياتها على المنطقة العربية؟ ما موقع هذه المبادرة من التنافس الأوروبي والأمريكي في المنطقة.

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة المطروحة نعتمد الفرضيات التالية:

1-بالنظر إلى المبادرة الأوروبية في المنطقة فإن المبادرة الأمريكية يمكن ان تعكس رؤيتها الجيوبولتيكية الشاملة وليس تجزئية للمنطقة.

2-ربما هدف المبادرة هي إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية العربية خاصة في محورها الاجتماعي والتعليمي مما سيؤدي إلى طمس الهوية العربية والإسلامية.

3-كلما فرضت مبادرات خارجية كمبادرة الشرق الأوسط الكبير كلما دفع ذلك الأنظمة العربية لاقتراح مبادرات بديلة لإحداث التغيير من الداخل.

4-إشراك المجموعة الثماني والاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي مشروع جديد يراد بها تغيير خريطة الشرق الأوسط.

## المحور الأول: الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط.

أصدر الكونغرس الأمريكي قانون المشاركة في الحلف الأطلسي Participation Act لسنة 1994م، متضمنا شروطا للعضوية تدعم الاندماج في قيم المجتمع الغربي من قبيل تدعيم التوجه الديمقراطي، واقتصاديات السوق، والسيطرة المدنية على القوات العسكرية ودور القانون في حماية المواطنين والحقوق المدنية، واحترام السيادة الإقليمية للجيران ودعم مكافحة الإرهاب الدولي.

هذه الشروط تعكس التغير في العقيدة العسكرية للحلف لمواكبة التغيرات الدولية الجديدة. فقد كان من شأن تلك التغيرات في البيئة الأمنية أن تضعف مبرر وجود الحلف، ومن ثم بدأ الحلف في إعادة صياغة دوره ومفهومه الإستراتيجي، حيث يقدم الحلف الأطلسي نفسه في ثوب جديد باعتباره منظمة ساعية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وليصبح رمزا للحرية الديمقراطية إلى جانب دوره في حفظ الأمن.

وهكذا قرر الحلف الأطلسي الدخول في حوار دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط؛ وذلك لإنشاء "مجموعة التعاون المتوسطي" تحت إشراف مجلس سفراء دول الحلف بهدف توسيع الحوار وتعميقه مع دول الجنوب وبحث الجوانب العلمية، التي يمكن أن تشكل في المستقبل قاعدة للتعاون مع دول الجوار الجنوبي سنة 1997م.

وتعتبر دول الحلف الأطلسي أن منبع الإرهاب من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ففي سنة 1994م أقيم حوار متوسطي للناتو مع دول متوسطية هي: المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، إسرائيل- مع العلم أنه تم استبعاد الجزائر بسبب عدم الاستقرار الأمني، وليبيا بسبب أزمة لوكربي- لمتابعة تطور مجالات مخصصة للتعاون

العسكري، بناء على كون الأمن في أوروبا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاستقرار في الحوض المتوسط.

والمبادرة الأطلسية جاءت لترقية الاعتماد والمتبادل وزيادة الثقة، وكسب علاقات صداقة تجاه دول الحوض المتوسط، وتصحيح الرؤية الخاطئة عن الناتو التي تركز على الحفاظ على أمن حوض المتوسط واستقراره. وتعتبر الشراكة الأمنية نقطة حيوية لأي شراكة اقتصادية، التي ما هي إلا تكملة للحوار المتوسطي للناتو بحكم مصالح الدول المعنية بالمبادرة.

قدمت الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي معلومات لتنبيه بلدان جنوب المتوسط لمخاطر النزاعات المحتملة لتطوير الاستقرار في المتوسط، والقيام بزيارات دورية للسلطات العسكرية، ومناورات مع دول حوض المتوسط الجنوبية من أجل التدريب وتقديم المهارات، أي مساعدة هذه الدول لتطوير إمكانيات حفظ السلام بها.

فقد الحلف الأطلسي دخل في حوار أكثر جدية على أساس ثنائي مع عدد من دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، يمكن من خلاله الوصول إلى اتفاقات محددة تضمن النجاح السريع لعمل قوة التدخل المشتركة التي أنشأها الحلف إذا ما رأت دول الحلف ما يستوجب عملها.[1]

وأوصى البيان الختامي لقمة الحلف في مدريد عام 1997م بضرورة تقرير الحوار مع دول المتوسط، وأوصت القمة بتشكيل "مجموعة التعاون المتوسطي" تحت إشراف مجلس سفراء دول الحلف بهدف توسيع الحوار وتعميقه مع دول الجنوب وبحث الجوانب العلمية التي يمكن أن تشكل في المستقبل قاعدة للتعاون مع دول الجوار الجنوبي.

وعليه تهدف فكرة الحوار المتوسطي التي طرحها الحلف إلى توفير الأساس القانوني الرسمي للعمل العسكري الغربي جنوب المتوسط إذا ما رأت الدول الغربية أن مصالحها تقتضي ذلك.وفي سنة 1999م نظمت القيادات الموجودة والأخرى الموجودة في المحيط الأطلسي للحلف 49 نشاطا عسكريا وبمشاركة دول الجوار بصفة ملاحظين

---

[1]– عماد جاد، "**الحلف الأطلسي**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998، ص. ص 166-168.

للعمليات في إطار البحث والإنقاذ والأمن البحري والإسعافات الطبية تحت اسم "دعم السلام والنجدة الإنسانية".

وتخشى بعض دول أوروبا الغربية على رأسها فرنسا من أن يتحول الحلف إلى أداة في يد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ تختلف السياسات الأمريكية والأوروبية في هذه المنطقة التي تشهد صراعا مستمرا، فالولايات المتحدة تريد أن تبقى الراعي الوحيد للسلام في الشرق الأوسط دون تدخل الطرف الأوروبي في شكل دول أو اتحاد، وبالتالي الذهاب بالمبادرة المتوسطية مع دول الحوض المتوسط بعيدا عن الصراع العربي- الإسرائيلي، وإعطاء مفهوم إيجابي لأمن المنطقة يجعله مرتبط بالسلام في الشرق الأوسط، الذي تصوغ الولايات المتحدة قواعده.

بينما ترى الدول الأوروبية في الولايات المتحدة قطبا يريد ترتيب العالم دون اعتبار مصالح شركائه الأوروبيين، وهذا يعني إقصاء الدور الأوروبي في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، وشل فعاليتهم في مناطق نفوذهم التقليدية.

ويبرز هذا الإقصاء بوضوح في مؤتمر السلام بالدار البيضاء، وقمة عمان المنعقدين على التوالي سنوات 1991م - 1994م - 1995م. مما يجعل نظرة كل طرف لدول جنوب المتوسط مختلفة عن نظرة الآخر، فالدول الأوروبية تحاول بواسطة المبادرة المتوسطية زيادة قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة واليابان واستغلال الوضع الأمني لزيادة مكاسبها الاقتصادية، واقتناعها بأن الخطر أصبح من الجنوب، لذا تعمل في إطار الناتو للتقرب من الدول المتوسطية لاسترجاع مكانة أوروبا في حوض المتوسط ومواجهة الولايات المتحدة التي تصر على أن تنفرد بالقرار في المنطقة. وهذا ما يفسر سلسلة التحولات في علاقات التعاون الجديد بين الشمال والجنوب في البحر المتوسط بوتيرة أكثر مما هي عليه العلاقات بين دول جنوب الحوض المتوسط والحلف الأطلسي.

## أولا: تطورات الصراع العربي- الإسرائيلي

تعتبر المبادرة العربية للسلام الصادرة عن مؤتمر القمة العربي في بيروت في 28 مارس 2002، ثم بعده الهجوم الإسرائيلي على رام الله في الضفة الغربية وتحطيم واحتلال

مقر الرئيس السابق ياسر عرفات في صباح اليوم التالي في 29 مارس 2002، من الأهمية بالنسبة لتطور الصراع العربي- الإسرائيلي.

ويعتبر المؤتمر من الأهمية لأسباب متعددة أولها: أنها أول قمة عربية تعقد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي دشنت لحرب مفتوحة بين الولايات المتحدة و"الإرهاب" حيث اعتبرته في "التطرف الإسلامي"، ثانيا: تزامنت مع المواجهة الفلسطينية مع أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا في ظل حكومة أمريكية متحيزة لإسرائيل، ثالثا: تزامنت مع احتمال تعرض العراق لضربة عسكرية من الولايات المتحدة بتهمة انتمائها لمحور الشر ومحاولتها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وهذه الأسباب مرتبطة عضويا بالقضية الفلسطينية، حيث رأت الدول العربية ضرورة الفصل بين ما هو إرهاب وبين الكفاح المسلح المشروع لمقاومة الاحتلال الأجنبي، وبالتالي لا يبرر وصف المنظمة الفلسطينية المكرسة للدفاع عن تراب وطنها وحقوق شعبها في البقاء والتمتع بالاستقلال بأنها منظمة "إرهابية".

وتحاول الولايات المتحدة من خلال المشاريع السابقة خاصة مبادرة كولن باول للإصلاح إفراغ الصراع العربي الإسرائيلي من محتواه، بحصره في طرفين فقط وهما فلسطين وإسرائيل وتدوال مصطلح النزاع بدل مصطلح الصراع، في حين يتم تهميش الأطراف الأخرى وتقزيم دورهم كملاحظين وإدماجهم في مشاريع اقتصادية مع إسرائيل.

## ثانيا: أوضاع العراق و أفغانستان.

بعد 11 سبتمبر وجدت الحاجة الأمريكية إلى سياسة أمنية جديدة من خلال تقنين ثلاث وثائق نشرت في عام 2002م وهي "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" والاستراتيجية القومية لأمن الوطن" والاستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل".

وتمركز التفكير حول كيف يمكن للولايات المتحدة أولا استخدام القوة لهزيمة الإرهابيين والأنظمة التي ترعاهم؟ وثانيا حول سبل تكييف القوات الأمريكية لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام القوة المطلوبة.

فشن الحرب على الإرهاب لا يقتصر على الاكتفاء بشنها على منفذي الهجمات ضد الولايات المتحدة، وأن يكون نطاق العمليات العسكرية محدودا بأفغانستان فحسب، بل بشنها على الإرهابيين ورعاتهم في مختلف أنحاء العالم، حيث جاء في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أمام الاجتماع المشترك لمجلس الكونغرس الأمريكي يوم 20 سبتمبر 2001، أن: " حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك، إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها. وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن. فمن اليوم فصاعدا كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاما معاديا.

إن دعوة الولايات المتحدة لإقامة تحالف دولي ضد "الإرهاب" تشمل معظم دول العالم ممثلة في دول الحلف الأطلسي، ودول الشرق الأوسط، ودول آسيوية، فشعار " من ليس معنا فهو ضدنا" هو تحالف ضد مجهول.

وحسب ديك تشيني بأنه "سينظر إلى أي نظام يأوي إرهابيين أو يدعمهم على أنه معاد للولايات المتحدة". كما أعلن الرئيس بوش جنيور في جانفي 2002م أن "على جميع الأمم أن تعلم: أن أمريكا ستفعل كل ما هو ضروري لضمان أمنها، فلن تسمح الولايات المتحدة لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميرا"[1].

كما التزمت معظم الدول العربية بمنطق السلام الأمريكي الصهيوني الذي يتم ارتباطه أيضا بسياسة النظام الدولي الجديد، وفرض الديمقراطية شرطا لأي تفاوض يستوجب إصلاحات سياسية وثقافية كمشاريع في الوطن العربي.

وفيما يتعلق بتأكيد "القيادة الأمريكية" أو ترسيخها يتحدث تقرير وارين كريستوفر عن أربعة مبادئ وخمس أولويات لما يسميه "بالفعل الدولي الأمريكي «L'Action International des Etats-Unis».

فالمبادئ الأربعة هي: أن على أمريكا قيادة العالم، وأن تنمي علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، وروسيا، واليابان، والصين. وأن تسهم في التفعيل والحيوية لمؤسسات التعاون الإقليمي والعالمي مثل الأمم المتحدة. أما المبدأ الرابع والأخير فهو

---

[1]– هنري كسينجر: "كيف ستؤدي هجمات 11 سبتمبر إلى صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين؟"، **جريدة الشرق الأوسط** (نقلا عن جريدة لوس أنجلس تايمز الأمريكية) في 2001/12/03، ص.ص. 133-134.

مساندة أمريكا للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لأن ذلك يصب في النهاية في نهر المصلحة الأمريكية الكبرى.

أما الأولويات الخمس فهي ترسيخ الأمن الاقتصادي، وتطوير الأمن الأوروبي، وسلام الشرق الأوسط، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة.

فاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002م لم تكن محددة جغرافيا أو زمنيا أو سياسيا، فمن الناحية الجغرافية تم إعداد استراتيجية الأمن القومي إزاء ظرف دولي وأمريكي للتعامل مع خطر برز من منطقة العالم العربي والإسلامي، على أساس أن كل الفاعلين في الهجمات من دول عربية، ولكنها لم تعلن استهداف العالم العربي والإسلامي فحسب، فقد تضمنت الإستراتيجية مجموعة من المبادئ لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية وسياسات الأمن القومي على مستوى العالم ككل.

والفرق بين الحرب على أفغانستان والحرب على العراق في نظر فرنسا والولايات المتحدة، أن الحرب على أفغانستان تستوجب مساندة أوروبية أمريكية حسب المادة الخامسة للحلف الأطلسي للرد على هجوم 11 سبتمبر 2001م، أما الحرب على العراق فوسعت الرقعة الجغرافية للحرب على الإرهاب، وشكلت رفضا قاطعا للقرار الأحادي الأمريكي دون استشارة حلفائها،

في أعقاب 11 سبتمبر 2001م سرعان ما حدثت مواجهة أطلسية "أمريكية-أوروبية" بسبب الحرب على العراق عندما لوحت فرنسا بحقها في استخدام حق الفيتو، لأن القرار الأممي رقم 1441، لا يكفي مبررا لتوجيه ضربة عسكرية للعراق.

وهناك اختلاف كبير بين أوروبا وأمريكا في مفهوم الحرب على العراق، بينما تراها الولايات المتحدة حربا مشابهة بالحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، والإرهابيين إيديولوجيين أكثر عنفا وخطرا من النازية والشيوعية، أدى إلى نتيجتين تلقتهما أوروبا بمرارة وغرابة:

الأولى: وضع كل أشكال الإرهاب في خانة "الشر"، لأنها تؤدي إلى جرائم ضد الأبرياء، ومع على الولايات المتحدة إلا محو الاختلاف بين الذين يكافحون من أجل الاستقلال (فلسطين والشيشان) أو الحركات الانفصالية (الجيش الجمهوري الايرلندي

الإيرا Irish Republican Army IRA، أو حركة الباسك والحرية Euzkadi Ta Azkatasuna ETA.، أو نمور الحرية إيلام تاميل Tigres de libération de l'Eelam Tamoul في شمال شرق سريلانكا) وبين الذين يريدون فرض مفهوم شمولي للسياسة أو إيديولوجيا سياسية دينية مثل القاعدة.

وهذا الخلط المفاهيمي غير مقبول لدى الأوروبيين، مما يؤدي إلى جعل الأوضاع أكثر تعقيدا، إذ سيؤدي ذلك إلى تحالفهم جميعا حول قضية واحدة.

النتيجة الثانية، فإن اعتبار الإرهاب شر مطلق، فإن الحرب عليه تكون بكل الوسائل الممكنة، وهذا من شأنه تقييد الحريات بإنشاء قاض خاص، والاختطاف والتعذيب الغير الشرعي من أجل السلم الجماعي والأمن الوطني (كسجن أبو غريب وغواتنامو Guantanamo).[1]

وتعمل أوروبا على تحسين صورتها لدى شعوب جنوب المتوسط، لذا سعت الدول الأوروبية لجذب أكبر عدد من الدول ضد التصرف الفردي الذي قامت به الولايات المتحدة في العراق. فالمثلث باريس – برلين – موسكو* الذي أنشأه الرئيس شيراك والمستشار الألماني شرويدر والرئيس بوتين إثر الهجوم الأنجلوساكسوني (الأمريكي-البريطاني) على العراق، جعل شرويدر يخسر في الانتخابات الألمانية التي قادت أنجيلا ماركل إلى الحكم بالألوان الأطلسية بإعلانها أن المحور الثلاثي باريس- برلين- موسكو لن يكون له أي تبرير في المستقبل.

ويعرف آلان جوكس الحرب على العراق في كتابه " إمبراطورية الفوضى" غير شرعية لأنها مرفوضة من منظمة الأمم المتحدة، وفي ذات الوقت يعتبر قسما كبيرا من

---

[1] – Stanley Hoffmann, « L'Europe et les Etats-Unis », **RAMSES 2007 (l'Europe et le monde)**,sous la direction de Thierry De Montbrial, IFRI, Editions Dunod, Juillet 2006, P. 105- 113.

* - **Paris – Berlin – Moscou** : « Moi ; je dis qu'il faut faire l'Europe avec pour base un accord entre Français- Allemands (…) une fois l'Europe faite sur ses bases (…) alors ; on peux se tourner vers la Russie. Alors, on pourra essayer ; une bonne fois pour toutes, de faire l'Europe toute entière avec la Russie, dut-elle changer son régime, voila le programme des vrais Européens, voila le mien. » Charles De Gaulle (1949) in : **www.paris-berlin-moscou. Org** (la préface du site).

الرأي العام العالمي بأنها حربا غير عادلة، بسبب الآلام التي يتحملها الشعب العراقي منذ سنوات، بعد أن أوصله الحصار إلى أقصى حدود الفقر.[1]

إن برنامج بوش يسعى إجمالا لإضعاف الدول، ليقود نوعا من الحروب الأهلية، وحتى إشعالها محليا أو إقليميا، وإسقاطها في الانتماءات المرتكزة على الهويات المحلية والإقليمية، أو على القبلية والطائفية الدينية. وستكون المسألة شكل البلقنة أو اللبننة.

كما أن مفهوم محاربة الطغيان يوسع خيارات الإدارة الأمريكية، بينما الدول المارقة مقصورا على أربع دول، ارتبط الإرهاب بالشبكات الإرهابية وبنظامين محددين (العراق وأفغانستان) أو الدول الراعية للإرهاب (إيران والسودان)، فإن مفهوم الطغيان يتضمن دولا وصفت بأنها صديقة وحليفة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وفي نظر جوكس أن حرب العراق حرب خاطفة غير متكافئة، ويمكن وصفها إما بحرب تحريرية ديمقراطية، وإما بحملة تأديبية ضد مشروع عدواني، وإما بحرب اجتياح اقتناصية مباشرة للشرق الأوسط ومن أجل وضع اليد على نفط العراق.

ورغم أن الأهداف الثلاثة متناقضة فقد تم التعبير عنها من قبل الحكومة الأمريكية، مما يطرح مشكلتين نظريتين جديدتين على التحليل الاستراتيجي: هل يمكن خسارة حرب بلا هدف ثابت؟ هل يمكن لحرب بلا هدف ثابت أن تنتهي؟

وأكد رامسفيلد على أهمية التأثير في الأحداث لخلق بيئة استراتيجية مواتية، قبل أن تصبح التحديات الخارجية أكثر خطرا، وضرورة تصميم استراتيجية تقوم على توقع المفاجآت والاستعداد للتعامل مع أوضاع عدم اليقين الاستراتيجي.

ويعتبر الدفاع عن الشرق الأوسط عنصرا جديدا من منظور التخطيط الاستراتيجي الغربي بجناحيه الأمريكي والأوروبي. فبعد أربع سنوات من احتفال الحلفاء الغربيين بمرور خمسين سنة على إنشاء الحلف وتوقيع على معاهدة واشنطن لإحداث تعديلات جوهرية في ميثاق الحلف التي ستفتح الطريق في المستقبل للقيام بمهام عسكرية خارج المسرح الأوروبي. وبدأ تنفيذها بتولي الحلف الأطلسي في 11 أوت 2003م مهمة حفظ السلم في أفغانستان تحت اسم "القوة الدولية للمساعدة الأمنية". وبذلك يكون

---

[1]– آلان جوكس، " إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة"، ترجمة: غازي برو، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص.ص 255- 260

الحلف قد قفز قفزة واسعة من وسط أوروبا إلى وسط آسيا ليصبح قوة عالمية عابرة للقارات حامية للمصالح والقيم الغربية (الأمريكية) ومدافعة عنها ضد تهديدات جديدة لم تكن سنة 1949م. ولكن مهمة الحلف الأطلسي في أفغانستان لم تعد مهمة "حفظ السلم" وإنما تحولت إلى حرب فعلية ضد الطالبان وقوات القاعدة.

كما ركزت قمة اسطنبول للتعاون على إقامة علاقات شراكة في مجالات عملية مع الدول التي ترغب في ذلك حتى من خارج الدائرة المتوسطية مثل دول الخليج. ويشمل ذلك تقديم استشارات في شؤون إصلاح ميزانية الدفاع، وفي التخطيط العسكري، وفي العلاقات المدنية- العسكرية. ورغم أن الحلف الأطلسي كان له وجود بحري قوي في المتوسط إلا أنه عزز هذا الوجود من خلال "عملية السعي النشط" من شرق المتوسط إلى مضيق جبل طارق، ويتولى من خلالها مهمة مكافحة الإرهاب ومراقبة تهريب السلاح، كما يمكن أن تتعرض السفن لنيران من شواطئ هذه الممرات وعمليات هجومية من البحر كما حدد مع المدمرة الأمريكية كول في البحر الأحمر.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على الحوار المتوسطي للناتو، اجتمع وزراء خارجية الحلف الأطلسي الست والعشرون مع نظرائهم من دول المتوسط: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن وإسرائيل، في 8 ديسمبر 2005م في بروكسل، وذلك لتقييم عقد كامل من التعاون والنظر في كيفية تنمية العلاقة بما يخدم مصالح كل الأطراف (خاصة دول الحلف على رأسه الولايات المتحدة، فما عدا إسرائيل لا تظن الدول العربية الأخرى أنها تخدم مصالحها).

أهم ما جاء في قمة بروكسل اقتراح جوب دبهوب شيفر سكرتير عام الحلف على وزراء خارجية دول الحلف من جنوب المتوسط وشرقه، واهتمام الحلف بتطوير الحوار المتوسطي إلى الشراكة؛ وهو ما يعني مشاركة دول الحلف في تنفيذ مهام عملية محددة تمثل مصلحة الطرفين.[1]

---

[1]– "المتغيرات الدفاعية والتصورات المطروحة لأمن الشرق الأوسط"، في "**التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة، نوفمبر 2007، ص. ص، 115-126

وأكد أهمية الحوار المتوسطي للناتو خطاب وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد في مؤتمر مونيخ للسياسات الأمنية في 7 فيفري 2004م، وأهمية مشروع الشرق الأوسطي الكبير، حيث يجب أن ينتقل من الحوار إلى مشاركة فعالة بين الحلف والدول المشاركة في هذا الحوار من خلال تنفيذ مهام ميدانية تخدم مصالح الطرفين. وبشكل عام يتأثر مشروع الشرق الأوسطي الكبير بعاملين: الأول مدى التوافق داخل الحلف نفسه بين الجناح الأمريكي والجناح الأوروبي، والثاني مدى استجابة دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية للتعاون مع حلف الناتو في ضوء تاريخه القديم والحديث.

ومع مجيء كوندوليزا رايس تغير مفهوم "محاربة الإرهاب" إلى "محاربة الطغيان"، الذي يعطي الإدارة الأمريكية فرصة أكبر للتحرك الخارجي ضد أنظمة قمعية استبدادية لنشر الحرية في العالم، لأهميته الوظيفية والمصلحية على أساس أمن الولايات المتحدة، الذي يعتمد على القضاء على الطغيان ونشر المبادئ الأمريكية.

وعليه فالأنظمة التي لا يمكن وصفها بالإرهابية أو مارقة يمكن أن توصف بالطاغية والاستبدادية.

## ثالثا: الملف النووي الإيراني

تميزت العلاقات الإيرانية – الأمريكية منذ الثورة الإيرانية بالشك والريبة والصدام منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وقد كانت هذه الثورة مؤيدة ومدعمة للقضية الفلسطينية، وقد أعلنت إيران دعمها الكامل لانتفاضة الأقصى الأخيرة واعتبرت أن إسرائيل سرطانا في المنطقة كما ردد ذلك بعض المسئولين الرسميين. وانتقدت إيران اتفاق أوسلو وعملية السلام مع إسرائيل باعتبارها أنها لم تحقق شيئا للحقوق الفلسطينية. ولا شك أن الموقف الإيراني من إسرائيل له صبغة إيديولوجية باحتلال إسرائيل القدس الشريف والتي خصصت إيران الجمعة الأخيرة من شهر رمضان من كل عام لدعم القضية الفلسطينية وعقد مؤتمرات لدعم الانتفاضة.

ورغم البراغماتية السياسية التي تتبناها الاتجاه الإصلاحي في إيران منذ عهد هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، فإن وصول إدارة شارون إلى الحكم في فيفري 2001 وتهديد شارون لبنان وسوريا وقمع الانتفاضة دفع إيران للإعلان عن وقوفها إلى جانب سوريا ولبنان وحزب الله والفلسطينيين. وما يخيف إسرائيل هو دعم إيران لحزب الله

وامتلاكها للصواريخ البالسيتية، والبرنامج النووي الإيراني الذي تعتبره إسرائيل تهديدا لها وخوفا من تطور الأسلحة المتطورة الإيرانية لحزب الله والمقاومة الفلسطينية.

وتتعاون إيران مع روسيا في بناء المفاعل النووي الإيراني في بو شهر، كما أن لها علاقات تعاون مع كوريا الشمالية في تطوير الأسلحة، فمنذ سنوات حاولت إسرائيل الضغط على روسيا من أجل وقف التعاون النووي الروسي- الإيراني. كما تحاول إثارة الرأي العام الأوروبي والأمريكي ضد إيران التي تدعم حزب الله، وقد استغلت إسرائيل أحداث 11 سبتمبر من أجل تحريض الإدارة الأمريكية ضد إيران وجر الولايات المتحدة إلى مواجهة معها لتدمير قوتها النووية.

ويذهب وليام بيمان William Beeman أستاذ بجامعة براون الأمريكية والمتخصص في الشأن الإيراني أن: " تضليل الاستخبارات الإسرائيلية هو السبب في ضم بوش إيران إلى قائمة محور الشر، وتسريب المخابرات الإسرائيلية معلومات حول حماية إيران إلى الملا عمرو زعيم الطالبان وأسامة بن لادن زعيم القاعدة، وأن الرئيس بوش خطط فقط في مسودة خطابه للتركيز على العراق، ثم أنه أضاف بعد ذلك كوريا الشمالية لتوسيع مجال حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وفي اللحظة الأخيرة أضاف إيران إلى محور الشر بناء على تضليل المعلومات التي زودتها الاستخبارات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة "[1]

وقد أعرب اللورد كريس باتن* عن اعتقاده بأن التحرك الأمريكي في العراق، جعل طهران لاعبا إقليميا أكثر أهمية. كما رأى باتن بأن عقوبات ستفرض على قطاعي الاستثمارات والنفط في إيران إذا لم تقبل حلا مقبولا دوليا لبرنامجها. وفي تصريح له في جريدة الحياة اللندنية في 16 فيفري 2006، أن تتعرض إيران لضربة عسكرية نظرا لتعقيدات الوضع في العراق، التي تجعل الخيار العسكري خطرا إلى درجة المستحيل.[1]

---

[1]- أحمد سليم البرصان: " إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، أبريل 2002، ص. ص: **35**-40.

*- **اللورد كريس باتن** رئيس مجلس إدارة مجموعة الأزمات الدولية المستقلة، ومسئول العلاقات الدولية في اللجنة الأوروبية سابقا، وابرز أقطاب حكومات المحافظين في بريطانيا سابقا.

[1]– "أزمة البرنامج النووي الإيراني" في: **التقرير الاستراتيجي العربي 2005- 2006**، المرجع السابق، ص. ص. 257- 265.

وتمثلت المطالب الأوروبية والأمريكية لتستعيد إيران ثقة المجتمع الدولي بها حيال الملف النووي الإيراني، لخصها غريغوري شولت* فيما يلي:

- التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تطبيق البروتكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي.
- وقف جميع النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

ويبدو واضحا من خلال هذا التفاهم الأمريكي- الأوروبي اتجاه الملف النووي الإيراني، لذا بدأ الهجوم الأوروبي على الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد، كما تباينت المواقف والسياسات اتجاه إيران، وفقا لتطورات العلاقات الأوروبية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

ففي حالات التوتر بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين، كانت دول الترويكا الأوروبية حريصة على الإبقاء على مساحة من الحوار والتفاهم مع طهران لتأمين مصالحها الاقتصادية معها، وكان الأوروبيون يؤكدون على ضرورة تبني الطرق الدبلوماسية كآلية وحيدة في التعامل مع الملف الإيراني. ولكن بعد نجاح جولة كوندوليزا رايس لأوروبا نهاية 2005م في تطبيع العلاقات بين ضفتي الأطلسي وتسوية القضايا الخلافية التي كانت من أبرزها قضية السجون السرية الأمريكية حول العالم وموقع أوروبا منها، فقد تلاقت أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل بشأن سبل التعاطي مع إيران بصفة عامة وبرنامجها النووي على وجه الخصوص، فتغيرت لهجة الترويكا الأوروبية خلال المفاوضات مع الإيرانيين حيث أصبحت أكثر شدة وحدة وصلت إلى درجة التهديد.

وهنا تشكل مثلث جديد (واشنطن- لندن- باريس) لإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن مقابل الثنائي (الروسي والصيني) الذي تبنى موقفا موحدا لإعادة الملف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا حيث لا صلاحية لديها لإنزال العقوبات.

## المحور الثاني: دوافع وخلفيات مبادرة الشرق الأوسط الكبير

* - **غريغوري شولت** السفير الأمريكي لدى وكالة الطاقة الذرية الدولية.

حتى نفهم لماذا جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير، علينا الوقوف عند الدوافع والخلفيات التي كانت وراء إطلاق هذه المبادرة من طرف الولايات المتحدة الامريكية، والتي لا تعتبر المبادرة الوحيدة للإصلاح السياسي والاقتصادي المقترحة على المنطقة العربية.

## أولا: الدافع السياسي

في نظر فرنسيس فوكاياما أن الديمقراطية واجهت تحديين: الفاشية بمختلف أشكالها والشيوعية. وكان الانتصار الأخير لصالح الديمقراطية الليبرالية. أما التحدي الذي بقي أمامها فهو الإسلام. لذا تم الاتفاق الضمني لمواجهته من خلال:

- اختراق مقومات الهوية العربية - الإسلامية وطمسها.
- تطويق المنطقة العربية - الإسلامية واحتوائها.
- دمج إسرائيل لتحقيق أمنه.

فقد جاء في كتاب باسكال بونيفاس **"الحرب العالمية الرابعة"** إن: "تجسيد الخطر الإسلامي مر بمراحل، فمن (خطر الجنوب)، ثم وصف العالم الإسلامي، قبل أن يتم تصحيح التسمية والاتجاه نحو تجريم "الحركة الإسلامية المتطرفة"، ثم أخيرا "الإرهاب الإسلامي"، وعليه يجب على الغرب التوحد تحت القيادة الأمريكية."[1]

ونلاحظ من خلال المشروع المطروح أن الولايات المتحدة قد أحدثت تحولاً نوعياً في سياستها التقليدية إزاء العالم العربي، وذلك من خلال طرح إدارة جورج ولكر بوش جنيور مشروع الشرق الأوسط الكبير.

هذا المشروع الذي يؤكد على ضرورة التغيير في المنطقة عوضاً عن إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقاً بعد أن بات هذا التغيير وفق الرؤى الأمريكية ضرورة ملحة لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، وبدعوى الحرب على الإرهاب تحاول الإدارة الأمريكية بسط السيطرة على النظام الدولي وقراراته، فالولايات

---

[1]– باسكال بونيفاس، **"الحرب العالمية الرابعة"**، ترجمة: أحمد الشيخ، مكتبة الشروق الدولية، المركز العربي للدراسات الغربية، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص. 17.

المتحدة كانت قد انتهجت طوال نصف قرن مضى إستراتيجية متسقة إزاء المنطقة العربية تقوم على أربع ركائز في المقدمة منها ضمان انسياب النفط العربي باتجاه السوق الأميركي بأسعار معقولة، فضلاً عن الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي في الشرق الأوسط.

في البدايات الأولى للمشروع، قدم المشروع على أساس أنه إعادة نشر لمشروع هلسنكي، الخاص بالعالم العربي. والذي كان يتوخى منه أن يصدر الديمقراطية إلى الاتحاد السوفييتي. وهذه المقارنة تستوحي حتما رفضا لهذا المشروع من قبل الدول المعنية، مثلما لاحظ الأمير سعود الفيصل في تصريحه: "النتائج بدت واضحة اليوم لما حدث بالاتحاد السوفييتي، فقد حصل تفكك هذا الاتحاد، ازدادت حدة المعاناة من برامج الخوصصة، وعاشت شعوب الاتحاد المأساة في العشريتين الماضيتين".كما لاحظ أيضا الدكتور مروان معشر، وزير الشؤون الخارجية، قائلا "إن هدفنا أن لا يرى هذا المشروع الضوء البتة".

## ثانيا: الدافع الاقتصادي

الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير يوم 6 نوفمبر2003، من قبل الرئيس جورج بوش، خلال حديثه عن(الهيئة الوطنية للديمقراطية) المعروفة اختصارا "نيد"، وهي المناسبة التي يضع فيها الرئيس الأمريكي مخطط إدارته العام للتدخل في شؤون الشرق الأوسط بغية إعادة تشكيله. وقد تم خلال المناسبة تخصيص حوالي 40 مليون دولار دعما لجمعيات مقربة من الإدارة الأمريكية، وكذا وسائل إعلام مرشحة على أنها (قنوات الدبلوماسية الشعبية).

لكن في الواقع العملي، يبقى هذا المشروع غامض المعالم ولا توجد استراتيجية واضحة، لكنه في الوقت ذاته يجمع بين مخططات عدة مستعجلة بالمنطقة. كما لا ننسى كذلك مؤتمرين هامين عقدا بدعم من هذا المشروع، الأول المنتدى الدولي بالمنامة (15-17سبتمبر2003)، والثاني الملتقى الاقتصادي العربي (28-30 سبتمبر2003)، وغلب على طابع هذين المؤتمر أسئلة كثيرة حول مستقبل العراق، والدستور العراقي .ثم أنه ثمة مؤتمر ثالث، عقد ببيروت (9 أكتوبر2003) حيث ضم اتحاد البنوك العربية، وقد كان الهدف من ورائه فرض أنماط تعاملات اقتصادية على البنوك العربية تهدف إلى التحكم في

عمليات تمويل الإرهاب، ومن أجل وضع نظام مالي مصرفي لبرالي جديد بالعراق. ليكون بذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير، قد هندس للعرب اقتصادياتهم وشؤونهم المالية.

واعتمادا على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بالعالم العربي، راجع الرئيس بوش نسخته الأصلية المقترحة للشرق الأوسط، ليستوحي من تقرير الأمم المتحدة نسخة أكثر تطورا لمشروع يتعين عليه تقديمه في جوان 2004، أثناء لقاء القمة لمجموعة الثمانية بجورجيا، كما ذكرت جريدة الحياة في فبراير الماضي وهذه النسخة المتطورة تسمى: مشروع الشرق الأوسط الكبير -Greater Middle East Initiative GMEI.

## المحور الثالث: محتوى مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسط " الشرق الأوسط الكبير":

في جوان 2004 أطلقت سلسلة من المبادرات لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحوار المجتمع المدني والإصلاح الاقتصادي باسم الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب. وكشفت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرتها للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسعة، التي كانت قيد الإعداد منذ إعلان بوش عن عزمه تشجيع الإصلاح في المنطقة في أواخر 2003، ورصد معونات بنحو 70 مليون دولار لهذا الغرض.[1] .وقد أوعز هذا المشروع الذي يبدو محدودا، إلى نائب سكرتير الدولة ريتشارد أرميتاج، ومديرة مكتب الشؤون شرق أوسطية، اليزابيت تشيني (بنت نائب الرئيس ديك تشيني المعارض للمشروع).

وفي اجتماع قمة البلدان الثمانية المنعقد في "سي آيلند" بولاية جورجيا في سنة 2004، وضع هذا التجمع اقتصادي القوي اللمسات الأخيرة على الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع.

---

[1] - روز ماري هوليس، "الشرق الأوسط الكبير"، في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية/ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/ المعهد السوري بالإسكندرية، ترجمة: حسن حسن، عمر الأيوبي، الكتاب السنوي 2005، ص.378.

وقد أيدت مجموعة الثماني مبادرات الإصلاح الأوروبية "الشراكة الأورو-المتوسطية" والأمريكية "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" لتعالج النقائص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية

ويتشابه هدفا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجموعة الثمانية على العموم، لكنهما ينتهجان مسارين متوازيين لا مسارا مشتركا. فقد تعهدت مبادرة الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات في أربعة مجالات: سياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية. وتشمل الأهداف إصلاح الدولة والحكم الصالح والتحديث كمكونات للديمقراطية، والتعليم وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين مع التشديد على خفض الأمية في أوساط النساء. واستحداث الوظائف في القطاع الخاص وتوسيع التجارة والاستثمار وتأمين حقوق الملكية وتعزيز التجارة البينية.

إلا أن الولايات المتحدة من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير تحاول أن تضع هندسة جديدة يكون لإسرائيل فيها موقع مميز يلائم ثقل وظيفتها في الإستراتيجية الأمريكية.

**وهو مشروع يرتكز على أربعة جوانب:**

أ-الجانب الاقتصادي: يتمثل في المساعدة في تحسين الجودة، تشجيع الاستثمار، تسهيل خلق المؤسسات.

ب-الجانب السياسي: ترقية المجتمع المدني، تعزيز دولة القانون، تعزيز تعدد وسائل الإعلام .

ج-الجانب التربوي: تمكين الجميع من التمدرس، تحسين البرامج الدراسية، تأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة والسوق.

د-جانب حقوق المرأة الأساسية.

وطبعا يعني هذا البرنامج من المغرب إلى العربية السعودية باستثناء كل من ليبيا، سوريا، إسرائيل والعراق، حسب تقسيم إداري لا يمت إلى الواقع الجغرافي بصلة.

## -محتويات المشروع:

جاء في ديباجة مشروع الشرق الأوسط الكبير ما يلي :

"يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وساهمت النقائص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 –الحرية، المعرفة، وتمكين النساء- في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني، وكلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، شهدنا زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الاحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية 22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.

1- حوالي 40 في المائة من العرب البالغين 65 مليون شخص أميون وتشكل النساء ثلثي العدد.
2- معظم السكان شباب وبالتالي سيدخل أكثر من 50 مليونا من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة إلى خلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
3- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليونا بحلول 2010.
4- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3% إلى 6% على الأقل.
5- في إمكان 1.6% فقط من السكان العرب استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم.
6- لا تشغل النساء سوى 3.5% من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية.
7- عبر 51% من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، والهدف المفضل لديهم الدول الأوروبية.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح، ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأيدت بلدان مجموعة الثماني بدورها، هذه الجهود بمبادرتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وتبين "الشراكة الأوروبية- المتوسطية" ومبادرة "الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" وجهود إعادة الاعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

... تتيح لمجموعة 8 فرصة تاريخية، وينبغي للمجموعة، في قمتها في "سي آيلاند" أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة 8 أن تتفق على أولويات الإصلاح تعالج النقائص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.[1]

ويحتوي مشروع الشرق الأوسط الكبير على بعض تفاصيل الأجندة الأمريكية، إذ يحتوي المشروع تطلعات الشعوب العربية نحو الحرية والديمقراطية، إلا أنها تمس الهوية الثقافية والحضارية وإحلال مفاهيم الثقافة الغربية العلمانية.

وينص المشروع على إشراك الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي والدول الثمانية الكبار في مهمة تنفيذ المشروع وقيام كل دولة من الدول الثمانية بأدوار محددة في مجالات

---

[1]– نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" في **الحياة اللندنية** بتاريخ 2004/02/13

أيضا:

- نص المشروع في سعيد اللاوندي، **" الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب"**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، أكتوبر 2005، ص.ص 213- 221.

معينة مثل التربية والتعليم، ومدارس تعليم البنات، مع التعامل مع كل دولة من دول الشرق الأوسط الكبير على حدة.

## أولا الجانب السياسي

بدأ المشروع بعرض حالة التأخر والفجوة الكبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة، مما يضعف حرية التنمية البشرية، وهو أحد التجليات للتخلف في التنمية السياسية.

فالديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان في بلدان الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير Freedom House لعام 2003، صنفت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير " الحر". ووصفت أربعة بلدان فقط بأنها "حرة جزئيا". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. كما أدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بأن" الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي .

ويمكن لمجموعة الـ8 أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي :

**1- مبادرة الانتخابات الحرة**

في الفترة بين 2004 و2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية .

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ :

- تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير .
- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات .

**2- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني**

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الـ8 أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين .

**3- المساعدة القانونية للناس العاديين:**

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الـ8 أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة .

**4- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة**

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الـ8 أن :

- ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية .

- ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين .
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة .

**5- الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد**

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الـ8 :

- أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الـ8 .
- أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وSIFI ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة .
- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الـ8 حول الشفافية في المنطقة .

**6- المجتمع المدني:**

أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الـ8 أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن :

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات .
- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة .

- تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية "الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية .
- تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الإقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية.)

## ثانيا: المحور الاقتصادي: توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية :

### مبادرة تمويل النمو :

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية :

### إقراض المشاريع الصغيرة:

هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى 5% من الساعين إليه، ولا يتم تقديم أكثر من 0.7% من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة 8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة،

مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار، وأنه في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم نساء.

## مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير:

باستطاعة مجموعة الثماني المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. ومن الأفضل قيادتها من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الثماني يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط.

## بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير:

في إمكان مجموعة الثماني ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية، كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى، وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مصدرا للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. كما أن قرارات المنح والقروض يجب أن تحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

## الشراكة من اجل نظام مالي أفضل:

بمقدور المجموعة الثماني توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

1- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

2- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.

3- تحديث الخدمات المصرفية

4- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق

5- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

**مبادرة التجارة:**

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سوى 6% من التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها. ويمكن لمجموعة الثماني إنشاء مبادرة جديدة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتكون من العناصر التالية:

*-الانضمام أو التنفيذ على صعيد المنظمة العالمية للتجارة.

*- المناطق التجارية.

*- مناطق رعاية الأعمال.

*- منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير.

## ثالثا: المحور التعليمي

أدرج هذا المحور تحت عنوان "بناء مجتمع معرفي" :

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1% من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15% منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية .

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر .

## مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر :

### محو الأمية:

أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010 وستركز مبادرة مجموعة الـ8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليونا من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ8 أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين .

### فرق محو الأمية:

يمكن لمجموعة الـ8، سعيا إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم) هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضا استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ"يونيسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة ألف معلمة .

## الكتب التعليمية :

يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضا، وحيث يكون ذلك مناسبا، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية .

**مبادرة مدارس الاكتشاف:**

بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص .

**إصلاح التعليم :**

ستقوم" المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ8 المقبلة) في مارس أو أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ8 توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة .

**مبادرة التعليم في الإنترنت**

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماما تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء

المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد .

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة .

### مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق .

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية .

### معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء 3.5 % فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الـ8 أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الـ8 والمنطقة .

## رابعا: تداعيات و أثار المشروع إقليميا ودوليا.

يظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير، مشروعا بيروقراطيا يثير الغرابة، فهو يضم الدول المشار إليها في مشروع الشرق الأوسط زيادة على كل من أفغانستان، باكستان، العراق وتركيا. وهذا الفضاء الجغرافي يتناسب تماما مع الرغبة في الحرب على الإرهاب على حسب الإدارة الأمريكية، والتي ترى في الإرهاب خطرا حقيقيا على هذا المخطط. وفي هذا السياق، لاحظ كثير من المحللين التشابه بين هذا المشروع، وما طرحه حزب الليكود في وقت مضى من مخططات استهدفت تقوية إسرائيل بالمنطقة، وإضعاف الدول المجاورة.

وفي وقت لاحق من مراحل هذا المشروع، أعادت الإدارة الأمريكية الاهتمام بمشروع هلنسكي، واتفاقيات هلنسكي تتمحور حول ثلاثة محاور، محور الأمن، محور الاقتصاد ومحور حقوق الإنسان. غير أن في ثنايا مشروع الشرق الأوسط الكبير، تبدو الإدارة الأمريكية غير مستعدة لإثارة ملف الأمن، والذي يفضي بالضرورة إلى أزمة الأمن بفلسطين، والغزو الأخير للعراق.

يمكننا قراءة أبعاد هذا المشروع من زاوية أخرى، فهذا المشروع قد أدى إلى خلاف حاد على مستوى الجامعة العربية، بين الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة وبين معارضيها، ولعل ذلك ما يفسر الخلاف الحاد حول عقد القمة العربية وإلغاء الرئيس بن علي للقمة في ليلة انعقادها، في محاولة لفض النزاع حول مشروع كهذا إلى جانب هذا الحدث، يمكن رصد الهيئة الوطنية للديمقراطية " النيد"، والتي عقد بالتوازي لقاءها (مؤتمر الديمقراطيين بالعالم الإسلامي) باسطنبول 12-15أبريل2004 ولحوالي ثلاثة أيام، تحاور ما يقرب من 190 نائب من أجل الوصول إلى تدوين أرضية مشروع قانون للحكم الديمقراطي بالعالم الإسلامي. وفي هذا المؤتمر تقدمت مادلين أولبرايت، رئيسة المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الخارجية بدروس في الديمقراطية لمسئولين مسلمين. وهنا تظهر الإدارة التي لم تنتخب قانونيا، والتي قزمت من حجم الحريات بأمريكا نفسها (يو اس آي باتريوت آكت)، والتي بنت معاقل للمتهمين دون محاكمة بغوانتانامو والتي تسببت في قتل الصحفيين ومراسلي القنوات التلفزيونية العربية، والتي احتلت العراق وأفغانستان، والتي قلبت حكم رئيس شرعي منتخب بهاييتي، والتي تسكت عن القمع والاضطهاد في فلسطين...الخ. تلكم هي الإدارة التي تقدمت كمعلم للديمقراطية بحكام العالم الإسلامي.

**موقف مصر:**

الملاحظ للموقف المصري يجد صعوبة في تحديد مساره، حيث اعتمدت القيادة السياسية على لغة دبلوماسية فضفاضة، ترضي جميع الأطراف الداخلية والخارجية، كما لو كانوا يريدون إمساك العصا من الوسط. أي أن الواضح أنهم يرفضون فرض الإصلاح من الخارج إلا بشروط منها: أن يأخذ في اعتباره خصوصيات كل بلد من بلدان الشرق الأوسط على حدة، حيث تخشى تدخل الدول صاحبة المشروع في الشؤون الداخلية للدول العربية عبر قنوات الضغط الدبلوماسي والاقتصادي مرة وتشجيع الحركات الانفصالية بتعميم حروب تؤدي إلى عدم الاستقرار مثلما حدث داخل الاتحاد السوفيتي.

**موقف السعودية:**

وعلى عكس الموقف المصري، جاء الموقف السعودي أكثر وضوحا إلى حد مان وقد رفض المشروع وأي إصلاح يأتي من الخارج، وقد حذرت على لسان خارجيتها "سعود الفيصل" من ممارسة الضغوط لتسريع الإصلاحات مؤكدة على أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل لضمان رفاهية المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم. حيث رأت انه لا يختلف عن صيغة معاهدة هلنسكي لعام 1975 التي استعملت للضغط على الاتحاد السوفيتي سابقا. إلى جانب ذلك طالبت السعودية الولايات المتحدة بمعالجة الصراع العربي- الإسرائيلي، وعدم القفز فوقه.

**موقف لبنان:**

أما الموقف اللبناني فقد كان من أوضح انعكاسات خطيرة على المنطقة، وأنه قد يؤثر بشكل خطير وحساس في أوضاع جميع الدول العربية، وهذا ما يحتم على تلك الدول لمواجهته. فالمشروع عرض على وسائل الإعلام المختلفة دون عرضه على الدول العربية بصورة رسمية، مما يعني تغييب للطرف العربي.

**موقف الكويت:**

عبرت الكويت بصورة غير مباشرة عن تقبلها للمبادرة الأمريكية، معتقدة أن على العرب أن يكونوا حذرين من عملية رفض الاستياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفا ما ذكر أنه يود تغييرها، مما جعلنا في دائرة التخلف التي أثبتت الدراسات الدولية المختلفة أن معاناة

منطقتنا الأكبر منها. وقد عبرت الكويت على ان الديمقراطية هي الطريق الأفضل والأمثل للتنمية.

## موقف الجامعة العربية:

انتقدت الجامعة العربية المبادرة الأمريكية، وقد وصفها بأنها ناقصة وغير متوازنة وتمثل خطرا على المنطقة واستقرارها لسببين هما: أنها تتجاهل قضايا العرب الرئيسية، وفي مقدمتها الصراع العربي- الأسرائيلي والقضية الفلسطينية، والترسانة الصهيونية، وثانيهما أنها تتجاهل الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة في إشارة إلى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق. كما أنه انتقاصا كبيرا من دور الأمم المتحدة.

**موقف بقية الدول العربية:**

لم يتضح موقف بقية الأطراف العربية من المشروع الأمريكي وذلك للأسباب التالية:

**أولها:** أن تلك الدول لم تبلغ رسميا بالمشروع، وبالتالي فهي غير ملزمة بالرد عليه، أو أنها ما تزال بعد تقوم بدارستها وتنتظر حتى تظهر معالم المشروع كاملة، ثم ترد بعد ذلك.

**ثانيا:** انشغال مجموعة من الدول العربية والإسلامية بمجموعة من الأحداث الداخلية، جعلتها لا تعطي الأولوية للمشروع الأمريكي مثل الانتخابات التي جرت في إيران وفوز المحافظون على الإصلاحيين، الانتخابات الرئاسية في الجزائر، بالإضافة للمشاكل الداخلية في السودان، ومما تتعرض له سوريا من ضغوطات من جانب الولايات المتحدة التي تصفها بأنها من دول الراعية للإرهاب.

**ثالثا:** الهجمة الأمريكية على المنطقة جعلت الدول العربية تخشى من إعلان رد فعل قد يثير غضب الولايات المتحدة، وبالتالي فضلت الصمت تجنبا لأي نقد داخلي أو خارجي.

## خاتمة

يمكن رصد الملاحظات التالية:

*- منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين إسرائيل والأطراف العربية وحتى يومنا هذا، فغن إسرائيل قد جنت ثمارا على المستوى العملي تمثلت برفع المقاطعة العربية، خاصة الخليجية عنها، الشيء الذي مثل لها ذلك 40 مليار دولار سنويا حسب إحصائية وزارة

التجارة الإسرائيلية وسيزيد حجم التجارة الخام بنسبة 20% مما سيساعد على التحفيف من حدة العجز التجاري الإسرائيلي الذي بلغ 7.5 بليون دولار عام 1994.

*- إن اقتصاديات الدول العربية غير مؤهلة للدخول في هذا النظام الشرق الأوسطي وذلك للأسباب عديدة منها غياب التكنولوجيا والتحديث في أساليب التسيير الإداري، واعتماد عدد كبير في هذه الدول على اقتصاد النفط وغياب حالة التكامل الاقتصادي الداخلي بين هذه الدول مما سيؤدي إلى هيمنة إسرائيلية عليها.

*- إن هذا النظام لا يسمح بإعطاء فرص نمو متساوية للأطراف المندمجة، كما لا يهدف إلى تحقيق تنمية للأطراف الأقل تطوران ولن يساعد على خروج بعض دول المنطقة من حلقة التبعية للدول والمؤسسات المالية الرأسمالية بل سيؤكد هذه التبعية من خلال التمويل والمساهمة في المشاريع الإقليمية.

*- إن مشروع الشرق الأوسط الكبير محاولة لقفز على طبيعة وحجم الروابط الاقتصادية التاريخية بين المراكز الإقليمية المختلفة ومناطق التبادل التجاري، مثل الدول المغاربية بالاتحاد الأوربي، وهذه العلاقة تحمل بداخلها أبعادا امنية، ويتطلب إعادة هيكلية الاقتصاد بشكل جذري.

*- هناك أبعاد للصراع والتوتر داخل هذا المشروع الشرق الأوسطي وهي ذات طبيعة صفرية لا يمكن أن تحل بمثل هذا المشروع مادام هناك طرف مهيمن ومنحاز وسيغير ذلك من شكل الصراع ذو البعد الحضاري والقيمي.

*- نظام الشرق الأوسط الكبير غير قادر على امتصاص تاريخية الصراع مع إسرائيل لعوامل تتعلق بالأبعاد التاريخية والدينية والبنية الاجتماعية.

*- المشروع خطير على مستقبل الأسر العربية وقيمها الروحية.

## المراجع:

الوثائق:

نص مبادرة "الشرق الأوسط الكبير.

نص وثيقة الإسكندرية

**الكتب:**

- أمين (سمير)، غليون (برهان)، **"ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"**، الطبعة الثانية، دار الفكر دمشق، 2000.

- بكري (مصطفى)، **"الفوضى الخلاقة أم المدمرة؟ مصر في مرمى الهدف الأمريكي"**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2006.

- بلوم (ويليام)، **"الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم"**، ترجمة: كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 463، الطبعة الأولى، القاهرة 2002.

- بوث (كين) وديون (تيم)، **"عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي"**، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسة مترجمة رقم 22، الطبعة الأولى، أبو ظبي 2005.

- تاير (برادلي أ.)، **"السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستر اتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول"**، ترجمة عن العبرية: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم/ مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، بيروت 2004.

- تيري (جانيس.ج)، **"السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة"**، الدار العربية للعلوم-ناشرون/Pluto Press، ترجمة: حسان البستاني، الطبعة الأولى، بيروت 2006.

- الجميل (سيار)، **"العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم"**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت 1997.

- الرفاعي (رنا أبو ظهر)/ قبيسي (محمد)، **"أمريكا...والشرق الأوسط الجديد"**، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2004.

- الزغبي (موسى)، **"أ نظام دولي جديد أم هيمنة إمبريالية جديدة"** دمشق ط. 1 ، 1993.

- سلامة (سلامة أحمد) وآخرون، **"الشرق الأوسطية هل هي الخيار الوحيد؟"**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1995.

- عبد العظيم محمد (زينب)، "**الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين**"، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2007.

- اللاوندي (سعيد)، "**الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب**"، مبادرات الإصلاح نصوص ووثائق، مكتبة النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة 2005.

– اللاوندي (سعيد)، "**أمريكا- أوروبا، سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط : ملامح أولية لوفاق دولي جديد**"، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2006.

- هنتغتون (صامويل)، "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، ترجمة: طلعت الشايب، سطور للترجمة والطبع والنشر، الطبعة الثانية، مصر 1998.

- هنتغتون (صامويل)، "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا 1999.